



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد السابع - يونيو 2018

تصدر عن



RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

www.rasanah-iiis.org

العلاقات الإيرانية-المغربية

تناقضات التوجهات الخارجية ومستقبل العلاقات الثنائية

محمد لكريني

باحث متخصص في العلاقات الدولية

سامي السلامي

باحث متخصص في العلاقات الدولية

تميّزت العلاقات المغربية-الإيرانية على مرّ التاريخ بمسارات من الهبوط والصعود، وبخلافات كبيرة في بعض من القضايا الإقليمية والدولية، وعلى رأسها طبيعة الدور الإيراني في مختلف أزمات الشرق الأوسط. وعكست هذه العلاقات الخلاف الكبير حول الأدوات الطائفية لإيران وسياستها لنشر التشيع في بلدان المغرب العربي، وفي المغرب على وجه التحديد، وهو ما انعكس سلباً على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، التي بلغت حدّ القطيعة، عقب اتهام الرباط لطهران بدعم عناصر من جبهة البوليساريو الانفصالية.



يعود التوتر في العلاقات المغربية-الإيرانية لمحطات تاريخية متباينة، بدءاً من الثورة التي أسقطت نظام الشاه عام 1979، إذ لم يتردد الملك الراحل الحسن الثاني بالجهر علناً بمعارضته لنظام ما بعد الثورة. وعرض استضافة الشاه الراحل محمد رضا بهلوي، الذي زار المملكة فترة قصيرة عام 1979 قبل أن يغادر إلى جزر الباهاماس. وتمت قطع العلاقات الرسمية بين البلدين عام 1980، حين أعلن المغرب قطع علاقاته مع الجمهورية الإيرانية، بسبب اعترافها بما يسمى «الجمهورية العربية الصحراوية»، التي أعلنت البوليساريو قيامها في الجزائر عام 1976.

وأضيفت اعتبارات دينية إلى الحسابات السياسية، ما عمّق الهوة بين نظامي البلدين، وذلك على خلفية التعارض بين المذهبين الشيعي السائد في إيران والسني السائد في المغرب، خصوصاً أن ملك المغرب يحظى بسلطة دينية باعتباره «أميراً للمؤمنين»، بينما يقود الثورة الإيرانية رجال دين شيعة، على رأسهم آنذاك المرشد الخميني⁽¹⁾.

عاد التمثيل الدبلوماسي الإيراني إلى المغرب خلال تسعينيات القرن الماضي، إذ افتتحت السفارة الإيرانية في الرباط عام 1991. ودخلت علاقة الدولتين مرحلة من الانفراج السياسي بتغير في مواقف إيرانية سابقة، خصوصاً في ما يتعلق بقضية الصحراء، إذ سحبت إيران اعترافها بما يسمى «الجمهورية الصحراوية» سنة 1991 وأقرت بالتسوية السلمية لهذا الملف من خلال قرارات الأمم المتحدة.

تصاعد الخلاف الدبلوماسي المغربي-الإيراني في السادس من مارس عام 2009 بإعلان الرباط قطع علاقاتها مع إيران بعد التراشق بين البلدين على خلفية موقف المغرب المتضامن مع البحرين عقب تصريحات مسؤولين إيرانيين بأنها المحافظة الـ14 لإيران. واتهمت الرباط سفارة إيران بالنشاط الدعوي للتشيع في المغرب والدعم غير المعلن لانفصاليي البوليساريو⁽²⁾.

وبعد انقطاع في العلاقات استمر نحو 6 سنوات، اتفق البلدان في مايو 2014 على تطبيع العلاقات، وعينت طهران في يناير 2015 سفيرها في الرباط، وبعد فترة كلف المغرب في فبراير 2016 سفيره في جمهورية أذربيجان، حسن حامي، ليبدأ مهمته الجديدة سفيراً للرباط في طهران، وقدم أوراق اعتماده في أكتوبر 2016 إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني.

وعاد المغرب فقطع علاقته الدبلوماسية بطهران في 1 مايو 2018 عن طريق غلق سفارته وإبلاغ السفير الإيراني بضرورة مغادرة التراب المغربي، على خلفية دعم إيران لجبهة البوليساريو، إذ أعلن وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة قيام حزب الله اللبناني بتدريب عناصر من الجبهة الانفصالية وتزويدها بالأسلحة عبر السفارة

الإيرانية بالجزائر⁽³⁾.

ويتضح من هذه التفاعلات التاريخية في العلاقات المغربية-الإيرانية مدى أهمية المنهج التاريخي كمدخل تمهيدي لدراستنا، باعتباره إطاراً تفسيرياً يركز على فهم واقع التفاعلات الدولية من خلال سياقاتها التاريخية⁽⁴⁾، بيد أن تحليل أبعاد العلاقات المغربية-الإيرانية عبر النظر في الإشكالية المتعلقة بمستقبل هذه العلاقات يتطلب مدخلاً تفسيرياً للسياسة الخارجية للبلدين بالاعتماد على المنهج المقارن، وهو ما ستحاول هذه الدراسة تحديده من خلال ثلاثة محاور رئيسية تستعرضها الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: مدخل مقارن للسياسة الخارجية المغربية والسياسة الخارجية الإيرانية

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية من بلد لآخر باختلاف المتدخلين، وبتنوع التحديات والتهديدات النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية، إذ تلعب هذه التفاعلات دوراً مهماً في تحديد أهداف السياسة الخارجية، التي تتغير بدورها أو تبقى ثابتة، حسب درجة تحقيق تلك الأهداف، ومرونة وفاعلية أدواتها في إطارها الصلب والناعم⁽⁵⁾.

1- السياسة الخارجية المغربية في عالم متحوّل

مرّ المغرب بتحوّلات عميقة طيلة السنوات العشر الأخيرة، تنوعت خلالها علاقاته الدولية، سواء على مستوى الفاعلين أو التوجهات الاستراتيجية لسياسته الخارجية. فتمّ افتتاح أكثر من ثلاثين سفارة وقنصلية مغربية في جميع أنحاء العالم في بلدان استراتيجية مثل تشاد، وفي بلدان صغيرة مثل باربادوس، كما زاد تمثيل المغرب في الهيئات الدولية والإقليمية. وقد رافقت سياسة التمثيل هذه سياسة التقارب مع الاتحاد الأوروبي (EU) من خلال ما يعرف بـ«الوضع المتقدم». وهناك أيضاً سياسة التقارب مع إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى عودة المغرب لشغل مكانته في القارة السمراء من خلال انضمامه إلى الاتحاد الإفريقي في 30 يناير 2017.

بيد أن هذه الديناميكية المغربية، التي تهدف إلى ضمان وجود وتأثير دائم للرباط في هياكل النظام الدولي، لم يطبعها إطار استراتيجي نظري يحدد الاستراتيجية المغربية ومبادئ وأسس صياغة سياسته الخارجية، في ظل غياب وثيقة استراتيجية محدثة للسياسة الخارجية، إذ لم يسبق أن كانت تلك الصياغة النظرية للسياسة الخارجية موضوعاً لحملة سياسية أو نقاش برلماني أو منشور رسمي ذي بُعد استراتيجي، فهي تظل مجالاً حصرياً للعاهل المغربي ويتم الإعلان عنها فقط في الخطب الملكية بشكل رئيسي⁽⁶⁾.

ورغم غياب وثيقة استراتيجية محدثة للسياسة الخارجية، فإن الدستور المغربي تضمن تشبث المملكة بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالمياً، ومواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم، وذلك ضمن عدة دوائر تقع المغرب في نطاقها، ويمكن استنتاج تلك الدوائر وأهداف المغرب ضمن كل دائرة على النحو الآتي⁷⁷:

أ- الدائرة المغاربية: وتعمل ضمنها المغرب على تعزيز مكانتها من خلال استراتيجية تتبنى تعميق التعاون السياسي والاقتصادي والأمني.

ب- الدائرة العربية والإسلامية: وتعمل المغرب ضمن هذه الدائرة على تعزيز مكانة مكانتها في عالمها العربي والإسلامي من خلال بناء علاقة متينة مستندة إلى الهوية التاريخية والدينية.

ج- الدائرة الإفريقية: وتعمل ضمنها المغرب على «تقوية علاقات التعاون والتضامن مع البلدان والشعوب الإفريقية، ولا سيّما مع بلدان الساحل والصحراء».

د- الدائرة الأوروبية المتوسطية: وتقوم المغرب ضمنها على تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأوروبية المتوسطية.

هـ- الدائرة العالمية: وتستهدف ضمنها المغرب «توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم».

و- دائرة دول الجنوب: تقوية التعاون بين دول الجنوب-الجنوب.

وضمن هذه الدوائر وفقاً للدستور تلتزم المغرب بـ«حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة». كما أنها تحظر وتكافح «كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان».

وتخضع عملية صنع السياسة الخارجية المغربية لمحددات رئيسية تتحكم في السلوك السياسي والفعل الدبلوماسي للمغرب في علاقاته الدولية، وهي:

أ- مبدأ السيادة، باحترام الوحدة الوطنية والترايبية للمملكة المغربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ب- مبدأ التعاون والتضامن، ببناء شراكات تهدف إلى تحقيق التقدم المشترك، مع التركيز على التعاون في إطار جنوب-جنوب.

ج- مبدأ الانفتاح، بتنويع العلاقات الدبلوماسية والانفتاح على كل الفاعلين الدوليين.

د- مبدأ الشرعية الدولية، بالالتزام بالقانون الدولي وبالمواثيق والعهود الدولية التي

يعد المغرب أحد أطرافها.

وتعد القوة الناعمة محركاً للدبلوماسية المغربية، إذ تتنوع أنماطها كالاتي⁽⁸⁾:
 أ- الدبلوماسية الاقتصادية، إذ استفاد المغرب من استثماراته الخارجية واحتضانه للمنتديات الاقتصادية الدولية، بحسبانها شكلاً من أشكال السياسة الخارجية.

ب- التمثيل الدبلوماسي في البلدان الصغيرة والمنظمات ما دون الإقليمية كمحور للعمل الدبلوماسي، ولدعم هذا التوجه تنامت التغطية الدبلوماسية للمغرب في العالم بشكل كبير في العقد الأخير. في آسيا على سبيل المثال، تكاد تكون التغطية الدبلوماسية بين التمثيل الدبلوماسي المقيم وغير المقيم كاملة. وتستهدف البلدان الصغيرة أيضاً، كما هو الحال في البحر الكاريبي. بالنسبة إلى المغرب كل بلد صغير له أهمية، لأنه يمثل صوتاً في الأمم المتحدة حول قضية الصحراء.

وبالإضافة إلى الدول فإن التمثيل الدبلوماسي المغربي في المنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية يعد إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية، وهو ما تمثل في انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، وتقديم طلبه الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ج- الدبلوماسية الثقافية، إذ يعمل المغرب على تعزيز هويته الثقافية في خدمة مصالحته الوطنية، فقد بدأت الحكومة برنامجاً لبناء مراكز ثقافية في الخارج، وأول المدن التي استضافت هذه المراكز هي بروكسيل، ومونتريال، وتونس، وطرابلس، وبرشلونة، وأمستردام، وباريس... إلى جانب تبني الدولة سياسة المنح الدراسية لجذب الطلبة من الجنوب، إذ شهدت سنة 2012 تسجيل 8000 طالب إفريقي في إطار المنح الدراسية التي تديرها وكالة المغرب للتعاون الدولي.

د- الدبلوماسية الدينية، إذ يعمل المغرب على تصدير هويته الإسلامية بطابعها المعتدل والمتسامح لدول إفريقيا جنوب الصحراء، عبر طريق برنامج تكوين الأئمة داخل المغرب، إذ زارت العديد من الوفود معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، من بينها وفد هندي برئاسة نائب رئيس الجمهورية السيد محمد حامد الأنصاري في 31 مايو 2016، ووفد آخر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 25 أبريل 2016، فضلاً عن تكوين 500 إمام من دولة مالي التي شهدت صراعاً وعنفاً كبيرين بين مجموعة من الفصائل والحركات، إضافة إلى استفادة بعض الدول الأخرى من هذه الدورات التكوينية كليبيا وتونس وغينيا وكوناكري وساحل العاج ونيجيريا والسنغال⁽⁸⁾.

2- السياسة الخارجية الإيرانية وتحقيق الحلم الإمبراطوري

تتجسد أهم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في تحقيق الحلم الإمبراطوري

الإيراني عبر التأسيس لمشروع الحكومة العالمية للإسلام، وهو بمنزلة إعادة صياغة لفكرة الشاهانшаهية لكن تحت غطاء إسلامي، إذ كانت الشاهانشاهاية الفارسية إطاراً للحكم الإيراني، منذ أن استطاعت الدولة الأكمينية أن توحد شبه الهضبة الإيرانية، ثم منطقة الشرق الأوسط تحت حكمها. وقد عمل الإيرانيون على تعميقها من خلال وضع تاريخ أسطوري لهم، يؤكد وجود الشاهانشاهاية منذ القدم، من خلال الدولة البشداية، والدولة الكيانية. ويوجد من الوثائق ما يشير إلى أن ثمة رابطاً يجمع بين مواصفات الشاهانشاهاية القديمة والنظام الحالي في إيران، ومن أهم هذه الروابط امتزاج القومية بالديانة والمذهب. وقد استطاعت الشخصية الإيرانية أن تقيم وشيجة بين الدين الإسلامي والتراث الفكري والثقافي الإيراني القديم، من خلال المذهب الشيعي، حتى أصبح هذا الائتلاف يعبر عن امتزاج القومية والدين، فكان قيام نظام الجمهورية الإيرانية على مبدأ ولاية الفقيه شاهداً حياً على هذه الخاصية التي تجمع بين النظامين⁽⁹⁾.

فاذا كان الاتجاه إلى المستقبل في الشاهانشاهاية مقروناً بحلم عودة مبعوث آخر الزمان، فإنّ الاتجاه إلى المستقبل بالنسبة إلى إيران مقرون بعودة المهدي المنتظر، وإقامة الحكومة العالمية للإسلام كتفعيل للحلم الإمبراطوري، عبر الارتكاز إلى آليات تحقيقه كالاتي⁽¹⁰⁾:

أ. تنمية القدرات العسكرية، عبر تعزيز الترسانة العسكرية للدولة جواً وبراً وبحراً، بما يسمح لها بمواجهة كل التحديات والتهديدات الأمنية والعسكرية، والقدرة على الرد السريع تجاه أي ضربات محتملة.

ب. تطوير استراتيجية الوجود العسكري في المنطقة، بنقل نشاطها العسكري إلى بعض الدول، وعدم الاكتفاء بتجنيد عملاء، بالعمل على تكوين ألوية عسكرية غير إيرانية مع قيادات محلية تعمل تحت توجيهها لتحقيق استراتيجيتها في المنطقة.

ج. القدرة على إدارة الأزمات، باستغلال خصائص فريدة نابعة من الشخصية الإيرانية، بكل معطياتها الثقافية، والعقائدية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، من خلال إدارة المصالح المتعارضة مع الآخرين وحل الخلافات من خلال التفاوض والتكيف مع المتغيرات العالمية. ولعل إتاحة الفرصة للعناصر المرنة ذات التيار المعتدل للوصول للإدارة كلما اشتدت العقوبات وتفاقت العزلة، تجسيد لقدرتها على استغلال كل أوراقها في تدبير أزماتها.

د. العمل على دخول إيران المرحلة النووية، إذ يعدّ المشروع النووي الإيراني من أهم مقومات تحقيق الحلم الإمبراطوري، رغم الخلاف في نقاطه النظرية وكيفية تنفيذه بين

الاتجاهات النخبوية في إيران.

هـ. صياغة مضمون جديد إقليمي ودولي من وجهة نظر إسلامية، تضع له إيران استراتيجية جديدة على المستوى الإقليمي، وتقوم بتعديل بعض سياساتها الإقليمية لتناسب مع احتياجاتها السياسية والأمنية في إطار الظروف الجديدة. وي طرح هذا النسق في السياسة الخارجية الإيرانية إشكالاً كبيراً مرتبطاً بمدى فصل الشخصية الإيرانية في إدارتها لمختلف القضايا بين مفهومي الهدف والاستراتيجية، أي مدى قدرة إيران على تحقيق حلم الحكومة العالمية الإسلامية كهدف لسياستها الخارجية، ووضع استراتيجية بعيدة المدى لتحقيقه، خصوصاً أن واقع التحركات الإيرانية في الإقليم (سوريا، اليمن، العراق، لبنان) يكشف عن غياب منظور استراتيجي إيراني شامل يحدد سيناريوهات للخروج حال بلوغ حالة تأزم تتطلب ذلك. لكن على الرغم من ذلك تبقى إيران متماسكة وتدير فن حكمها المبني على المصلحة القومية الوطنية بإتقان كبير، فالتاريخ يعيد نفسه من خلال الإمبراطورية الفارسية التي استطاعت إقامة حكمها على امتداد جزء كبير من منطقة الشرق الأوسط المعاصر وقسم من آسيا الوسطى، جنوب غرب آسيا، بأساليب وطرق فنية⁽¹¹⁾، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على خطورة الانخراط الإيراني في الإقليم، في ظل تنامي الاعتماد على تكتيكات قصيرة الأجل وغياب استراتيجيات مستقبلية، للسببين الآتيين⁽¹²⁾:

أ. التكتيكات هي بطابعها سياسات قصيرة الأجل تستخدم لتنفيذ استراتيجيات أطول أمداً، ولا تعتمد التكتيكات بالتالي وبخلاف الاستراتيجيات على رؤية واضحة أو منهج معتبر أو خطة مدروسة، ولذلك يؤدي الاعتماد عليها طوال الوقت وبشكل حصري إلى عواقب وخيمة لا يتوقعها صانعو السياسة التكتيكية، ويصعب عليهم إدارتها والتعامل معها حينما تقع.

ب. غياب الاستراتيجية وحضور التكتيك يعدّ قصوراً في أداء النظام العالمي، وسبباً لتفاقم أزمته، ونتيجة لها في آن واحد. فما بالنّا حين يغيب أهم مقومات العمل التكتيكي، وهو وجود تصور يشمل فترة قصيرة، بحيث لا يكون الأداء كله رد فعل على أحداث وملاحقة لتطورات.

ويتضح جلياً من هذا المدخل المقارن للسياسة الخارجية لكل من المغرب وإيران اتساع الهوة في مدخلات عملية صنع السياسة الخارجية للبلدين، بين سياسة خارجية مغربية متوازنة تحترم الشرعية الدولية، وسياسة إيرانية متهورة تضع أسس قوتها على سند مذهبي طائفي، وهو ما يدعونا للتأكيد أن سند القوة في الصعود الإيراني هو نفسه نقطة ضعفه، فالتقدم على أساس مذهبي يفرز الحلفاء بسهولة، لكنه يفجر العداوات

بالدرجة نفسها، ويمنع الأدوار من الرسوخ لفترة طويلة⁽¹³⁾، وهو ما انعكس بشكل مباشر على محددات العلاقات المغربية-الإيرانية.

ثانياً: محددات العلاقات المغربية-الإيرانية

تتحكم مجموعة من العوامل في طبيعة العلاقات المغربية-الإيرانية، التي يمكن إجمالها في خمسة محددات رئيسية:

1- المحدد السياسي

لم تخلُ علاقات البلدين عبر التاريخ من تقاطعات وخلافات سياسية، على المستويين الإقليمي والدولي، إذ شكّل تنامي الدور الإيراني إقليمياً في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحدياً حقيقياً للدول العربية بما فيها المغرب، خصوصاً أن مشروع الإحياء الإمبراطوري الإيراني «يركّز في محدداته الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي على المزاجية بين القوتين الناعمة والصلبة، لاختراق المنطقة، وتعزيز الدور الإيراني فيها، وفك عزلة طهران في محيطها الخليجي»⁽¹⁴⁾، باعتماد أدوات تتجلى في استغلال المال لنشر التشيع عبر الملحقات الثقافية الإيرانية في دول المنطقة، وتأسيس تيارات شيعية تابعة لها، مع استغلال المساعدات الاقتصادية للتأثير على بعض دولها.

وتتعارض الأجنات السياسية المغربية-الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط في عديد من القضايا والأزمات، خصوصاً في ليبيا وسوريا والعراق ولبنان واليمن والبحرين، إذ ينظر الجانب المغربي إلى الدور الإيراني بحسبانته محفزاً لأزمات الإقليم.

وتحاول إيران بشتى السبل توسيع نفوذها ولعب أدوار إقليمية في المنطقة، إذ استغلّت الأزمة العراقية في تسعينيات القرن الماضي لتتدخل فيه وأربكت بالفعل أوضاعه وأدخلته في صراع وعنفي وطائفي، كما تدخلت أيضاً في الأزمة اليمنية وأسهمت في تعميقها وتقيد مسار الحوار بين مختلف الفاعلين، علاوة على تعزيز وجودها الإقليمي من بوابة الأزمة السورية التي اندلعت منذ سنة 2011⁽¹⁵⁾، إذ هدّدت من خلالها الأمن القومي للعديد من الدول العربية⁽¹⁶⁾، بل الأكثر من ذلك وصل عدد التدخلات الإيرانية في الشؤون البحرينية ما بين سنتي 2011 و2012 إلى 42 حالة، أبرزها⁽¹⁷⁾:

- الموقف من الأحداث الأمنية في البحرين (3 حالات).

- السياسة الإعلامية الإيرانية الرسمية بخصوص الأوضاع السياسية في البحرين

(36 حالة).

أما بالنسبة إلى رصد سياسة إيران اتجاه دول مجلس التعاون فقد بلغ عدد التدخلات الإيرانية 32 حالة، منها ما هو مرتبط بالتجسس على الدول الخليجية (3 حالات)،

والانتقادات الإيرانية الموجهة إلى دول الخليج (5 حالات)، والتحذيرات الإيرانية لدول الخليج (7 حالات)، والتصريحات الإيرانية بخصوص مضيق هرمز والجزر الإماراتية الثلاث (6 حالات)، ثم أخيراً الاعتداء على بعض السفارات الخليجية في إيران ومحاولة اغتيال مسؤولين (حالتان).

كما يعترض المغرب على التدخلات الإيرانية في المنطقة عبر استمرارها في احتلال بعض المناطق كالجزر الإماراتية الثلاث منذ 30 نوفمبر 1971، بما يفيد تهديدها لأمن واستقرار المنطقة وعدم احترامها لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بل الأكثر من ذلك لها طموحات توسعية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط، إذ طال هذا التمدد حتى الدول المغاربية بمسّ أمنها الديني⁽¹⁸⁾.

وعلى الرغم من موقف النظام الإيراني تجاه الدول العربية في منطقة الخليج بقولها إنها لا تستهدف مصالحها فإنّ الواقع لا يؤكد ذلك، فإيران مهدد للاستقرار الإقليمي، ففي العراق تقدم إيران دعمها للمليشيات غير التابعة للحكومة مما يؤثر على وحدة وسيادة العراق، وفي لبنان تدفع طهران حزب الله نحو البقاء كدولة داخل الدولة، وفي الخليج لا تتوقف الأطماع الإيرانية بجزر وأراضي الدول الخليجية⁽¹⁹⁾، والأمر نفسه عند تعاملها مع المغرب، فهي لا تحترم وحدته وسيادته التي يعتبرها المغرب أولى الأولويات في سياسته الخارجية.

لقد استغلّت إيران تدهور النظام الإقليمي العربي قصد توسيع نفوذها، فضلاً عن العمليات الإرهابية وما ترتب عليها من تضيق على كل المبادرات العربية ذات الطابع الخيري والإنساني والدعوي في مجموعة من الدول العربية⁽²⁰⁾، إضافة إلى ذلك توجد أسباب أخرى تجعل من الاستراتيجية الإيرانية معضلة، انعكست على سياساتها تجاه المغرب، والمتمثلة في النقاط الآتية⁽²¹⁾:

أ. الشعور بالتفوق العسكري على الجوار العربي.
ب. الإحساس بالعزلة الثقافية عن الجوار العربي بسبب اختلاف اللغة والمذهب (التشيّع).

ج. الشعور وعقدة المخالفة للعرب بالذات، وانعكست هذه الكراهية في كتاب «الشاهنامة» للفردوسي أبي القومية الفارسية.

ولا تنحصر الخلافات السياسية المغربية-الإيرانية في القضايا المتعلقة بالأمن القومي العربي، وإنما ترتبط كذلك بطبيعة الدور الإيراني في القارة الإفريقية، إذ تعمل طهران على المزوجة بين المدخلين التجاري والديني في تمتين علاقاتها مع

دول إفريقيا، فعملت على تقديم بعض المساعدات الإنسانية من خلال إحداثها لبعض المستشفيات والجمعيات. وفي إطار التعاون الاقتصادي أنشأت بعض المصانع في بلدان إفريقية كاسنغال وأوغندا، وإضافة إلى ذلك عملت على تمتين علاقتها مع القبائل والطرق الصوفية لنشر التشيع بالشكل الذي يشوش على المذهب السني في المنطقة. وبذلك تحاول إيران بسياستها الخارجية أن تنافس المغرب في نفوذها على الساحة الإفريقية لكن بخلفيات توسعية تتماشى إلى حد كبير مع توجهات القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة، عكس المغرب الذي تربطه بإفريقيا -التي يعد جزءاً لا يتجزأ منها- علاقات وروابط تاريخية متينة على مر العصور⁽²²⁾ مبنية على تعاون جنوب-جنوب تروم تحقيق مصالح متبادلة قائمة على منطقتين رابع-رابع.

2- المحدد المذهبي

تسبب المد الشيعي في توتر العلاقات بين البلدين، إذ أقدمت السلطات المغربية على إغلاق بعض المؤسسات التعليمية الخاصة بسبب نشر التشيع في صفوف الأطفال، ما يبرز الصراع الكبير بين المذهبين السني والشيعي في المنطقة، رغم أن الأزمة الأخيرة التي وقعت بين إيران والمغرب في مايو 2018 لم تكن بسبب النزعة الدينية وإنما تعود لأسباب سياسية مرتبطة بتهديد قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية عندما دعمت إيران وحزب الله جبهة البوليساريو.

سبق للمغرب أن أكد تهديد وحدته المذهبية من قبل إيران، رغم أنه خلال عهدي الملك الراحل الحسن الثاني والملك محمد السادس تم استدعاء علماء الدين الإيرانيين للمشاركة في الدروس الحسينية خلال شهر رمضان، مع وجود بعض الاتفاقيات ذات الطابع الثقافي التي جمعت البلدين⁽²³⁾، إضافة إلى المنح المالية التي تقدمها السفارة الإيرانية لتشجيع الابتعاث بالجامعات الإيرانية، وحضور دور النشر الإيرانية في المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء⁽²⁴⁾.

ويقوم المحدد المذهبي بدور أساسي في رسم معالم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدائرة الإسلامية⁽²⁵⁾، فقد سبق لبعض النشطاء الجزائريين خلال سنة 2016 أن حذروا من انتشار «التشيع» -بمعنى أن المغرب ليس الوحيد الذي يدعي هذا الأمر- إذ وصل الأمر إلى حد المطالبة بترحيل الملحق الثقافي الإيراني بتهم التحريض على الطائفية بالجزائر، ليتم بعد ذلك رفض زيارة روحاني للبلاد⁽²⁶⁾.

ورغم تأرجح العلاقات بين المغرب وإيران والخلافات السياسية القائمة بينهما ومواقفهما من بعض القضايا كقضية الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى التابعة لإمارة

الشارقة، وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة)، والدعم المغربي للمملكة البحرينية سنة 2009 وموقفه من نشر التشيع، فإنهما شهدا تسيقاً وتعاوناً في المجال الزراعي والاقتصادي والثقافي والفني، إذ لم تقتصر علاقات البلدين على البعثات الدبلوماسية فقط⁽²⁷⁾، وهو أمر مردّه ثلاث محددات (الجغرافيا، الاقتصاد، المعرفة) محفزة للعلاقات بين البلدين.

3- المحدد الجغرافي

إنّ دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود بها التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية ومعالم معينة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الجغرافيا الاستراتيجية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إلى إبراز القيمة العسكرية الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها واستراتيجيتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحتها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما يتوقف عليه كثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة. وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على كثير من الدول، وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخرى، وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاجزة التي تقع بين دول متصارعة. وقد تكون الجغرافيا نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها⁽²⁸⁾.

وفي هذا السياق، تعدّ الجغرافيا عاملاً محفزاً للعلاقات المغربية-الإيرانية، لسببين رئيسيين: أولهما غياب حدود مشتركة بين البلدين، وهو ما يدفع بالجانب المغربي إلى النظر في التهديد الإيراني المباشر بشكل أقل حدة مقارنة بدول الخليج العربي. وثانيهما الموقع الجيو-استراتيجي للمغرب كمدخل محتمل للدور الإيراني تجاه إفريقيا. بيد أن هذا التباعد الجغرافي لا يلغي التوجس المغربي من إيران، لما يمثله تطور التقنية العسكرية وامتلاك صواريخ باليستية من إلغاء للحدود واختزال لدور الجغرافيا كرادع تجاه التهديدات الأمنية والعسكرية، وهو ما يفسر العديد من المبادرات التي أطلقها الجانب المغربي لمواجهة التهديد الإيراني، إذ أبدى المغرب بقيادة الملك الراحل الحسن الثاني في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر الذي انعقد بمدينة فاس عام 1982 استعداداً إلى جانب الدول العربية لتنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة الدفاع المشترك العربية في حال استمرار إيران في الحرب على العراق خلال الحرب الإيرانية-العراقية التي امتدت لسنوات طويلة ما بين 1980 و1988، هذه الحرب التي دعم فيها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إيران ووقف إلى جانبها⁽²⁹⁾، بينما ساندت بعض دول

مجلس التعاون الخليجي العراق⁽³⁰⁾.

4- المحدد الاقتصادي

رغم التوتر الذي طبع العلاقات المغربية-الإيرانية، فقد جمعت البلدين اتفاقيات تجارية ما بين 1995 و 2007، وهي كالاتي⁽³¹⁾:

- اتفاقية تجارية بتاريخ 30 يوليوز 1995.
- مذكرة تفاهم بين المركز الإيراني لإنعاش الصادرات ونظيره المغربي بتاريخ 25 مايو 1995.
- برنامج عمل لسنة 1997 بين المركز المغربي لإنعاش الصادرات ومثيله الإيراني بتاريخ 27 فبراير 1997 (محضر اللجنة المشتركة في مجال التنمية الاجتماعية).
- اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات بين الطرفين بتاريخ 21 يناير 2001.
- اتفاقيات تعاون في إطار مجلس الأعمال المغربي الإيراني الذي استحدث سنة 2004 لتعزيز التبادل الصناعي والتجاري والاستثماري⁽³²⁾.

عرف التبادل التجاري بين المغرب وإيران منذ سنة 2003 نموًا ملحوظًا، إذ بلغت المبادلات التجارية بينهما 0,7 مليون درهم، وارتفعت إلى 8 ملايين درهم سنة 2006، وسجل الميزان التجاري عجزًا لصالح إيران نتيجة ارتفاع الواردات الإيرانية النفطية مقابل انخفاض حجم الصادرات المغربية من الفوسفات⁽³³⁾.

في مقابل ذلك سُجّلت مبادلات تجارية ضعيفة بين إيران والمغرب بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 2009 بسبب الموقف المغربي الداعم للمملكة البحرينية، إذ لم يتجاوز حجم المبادلات المغربية-الإيرانية خلال السنوات الثلاث السابقة لسنة 2015 مبلغ 41 مليون درهم، ليسجل بذلك انخفاضًا كبيرًا بنسبة 99,99%. أما خلال سنة 2014 فقد وصل حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإيران إلى 15 مليون درهم، وبذلك لم تتجاوز الواردات المغربية 6,91 مليون درهم، و8,05 مليون درهم في ما يتعلق بصادرات المغرب نحو إيران⁽³⁴⁾.

وقد بلغ حجم المبادلات بين المغرب وإيران 11,25 مليون درهم سنة 2013، و14,97 مليون درهم خلال سنة 2012، إذ استورد المغرب كميات مهمة من المحروقات من إيران، التي بلغت سنة 2010 نحو 1,08 مليار درهم، بينما كانت إيران تستورد الفوسفات من المغرب⁽³⁵⁾، الأمر الذي يبرز ضعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين وتفاوتها من فترة لأخرى، بسبب عدم استقرار علاقاتهما الثنائية.

5- المحدد المعرفي والتكنولوجي

يشكل المحدد المعرفي والتكنولوجي دافعًا لتعزيز العلاقات المغربية-الإيرانية، إذ

ينظر الجانبان إلى الفرص الكبيرة التي يتيحها التعاون في هذا المجال، الذي سيمكن من تبادل الخبرات والتقنيات في شتى الميادين المعرفية. ولعل أبرز المدخلات المستقبلية لهذا التعاون يمكن إيجازها في الآتي:

- 1- تعزيز التعاون التنموي من خلال التعاون في مجالات التعليم وتبادل المعرفة والخبرات والموارد البشرية، بغية الحد من الفقر، وتوسيع فرص التنمية الاقتصادية، ووضع خطط لمكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.
- 2- تعميق فرص التبادل والتعاون اجتماعياً وأكاديمياً وثقافياً ورياضياً وسياحياً، وتفعيل التواصل الأكاديمي بين مؤسسات الفكر والرأي، وغير ذلك من المجالات والمؤسسات غير الرسمية.

ثالثاً: مستقبل العلاقات المغربية-الإيرانية

إنّ مستقبل العلاقات المغربية-الإيرانية رهين باحترام الطرفين بعضهما لبعض، بمعنى آخر احترام حق السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين معاً. هذا بطبيعة الحال لا ينفي أن كل دولة يمكن أن تعمل من منطلق مصالحها الشخصية وفق منهج براغماتي يستدعي بأنه «ليست هنالك عداوة دائمة ولا صداقة دائمة وإنما ثمة مصالح دائمة»، وبذلك فالمغرب وإيران يمكنهما وفق هذا النهج التنسيق بينهما في القضايا ذات الاهتمام المشترك، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.. أو بعبارة أخرى القضايا التي من شأنها أن تخدم مصالحهما دون المساس بالقضايا الحساسة للبلدين. ورغم الاتفاق الذي تضمنته إحدى مذكرات التفاهم السابقة المبرمة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربية ووزارة الشؤون الخارجية التابعة لإيران على تعزيز التعاون والتنسيق في ما بينهما والاحترام المتبادل لحق السيادة والحفاظ على وحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإنّ إيران ظلت تبادر في خلق بعض الأزمات بشكل مباشر أو غير مباشر مع المغرب، الأمر الذي يضع حدًا لعلاقاتهما الثنائية.

وإجمالاً، يمكن القول إنّ حالة التوتر التي تعرفها العلاقات الإيرانية-المغربية لا تعكس في الحقيقة التقارب الحقيقي بين البلدين على المستويين التاريخي والثقافي اللذين تجاوزا بكثير علاقات إيران بباقي الدول المغاربية، وإن كانت ملامح هذا التقارب الحضاري غير بادية وغير واضحة على المستوى السياسي⁽³⁶⁾.

لكن ليس المغرب وحده من عانى من السياسة الخارجية الإيرانية، بل معظم الدول العربية تعاني من سياستها القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية وعدم احترام سيادة

الدول، إذ تدخلت إيران في مجموعة من الأزمات العربية وحاولت تصدير معتقداتها وقناعاتها المذهبية على اختلاف المراحل التاريخية، ففي مرحلة من هذه المراحل في عهد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني أكد أن إنجاز مبدأ تصدير الثورة لن يكون بغير القوة، وفي عهد الرئيس الحالي حسن روحاني أضحى التدخل الإيراني في دول الجوار كالعراق واليمن وسوريا ولبنان والبحرين معلناً⁽³⁷⁾، بمعنى أن توتر العلاقات المغربية الإيرانية أحد الصراعات القائمة بين إيران والعرب.

وفي مقابل ذلك، ومن منطلق تشبث المغرب بهويته العربية الإسلامية، فهو يحرص على تمتين علاقته في الدائرة الإسلامية -وتندرج في هذا السياق إيران-⁽³⁸⁾ وغيرها من الدوائر الأخرى، خصوصاً أن السياسة الخارجية المغربية بعد الإصلاحات الدستورية الأخيرة لسنة 2011 عرفت انفتاحاً على مجموعة من القوى الدولية الكبرى والشركاء غير التقليديين كروسيا والصين والهند.

تتطلع إيران دائماً للعب أدوار أساسية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، هذا الأمر في جانب منه سبب لها مشكلات في المنطقة بسبب اختياراتها وسلوكياتها الخارجية، فيمكن التعاون والتنسيق مع المغرب لمواجهة مجموعة من التحديات المشتركة (أمنية، اقتصادية، اجتماعية، تنموية، بيئية...) بدل التركيز على المصالح الحيوية للبلدان العربية، أي القضايا التي يعتبرها المغرب وغيره من الدول العربية خطوطاً حمراء، كمسّ حق السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا التعاون والتنسيق في التحديات المشتركة هو ما سيسهم في استمرار وتطوير العلاقات بين البلدين ويخدم مصالحهما. وبالنظر إلى طبيعة العلاقات ومحدداتها والبُعد التاريخي الكاشف لحدود تطور العلاقة بين حدّي القطيعة والتعاون من فترة لأخرى، يمكن الإشارة إلى مستقبل العلاقة بين البلدين من خلال تناول هذين السيناريوهين:

السيناريو الأول: القطيعة، لأن إيران لا تملك أداة لمعالجة توتر العلاقات، خصوصاً أنها اختارت الصمت في بداية الأزمة تجاه الاتهامات المغربية الخاصة بدعم إيران للحركة الانفصالية جبهة البوليساريو. بعد ذلك أكدت إيران أن بعض الدول هي من كانت السبب في وقوع الأزمة، لكن يمكن القول إن المغرب وفي تعاطيه مع قضية الوحدة الترابية تبقى قراراته مستقلة، إذ سبق للمغرب أن خرج من منظمة الوحدة الإفريقية -منظمة الاتحاد الإفريقي حالياً- بسبب قبول جبهة البوليساريو عضواً بالمنظمة، هذا القبول الذي أثار بكل تأكيد بشكل أو بآخر على قضية الصحراء المغربية. وبالتالي فإن إيران لا تؤسس علاقاتها على التعاون وإنما تقوم على عدم احترام سيادة الدول وشؤونها الداخلية.

السيناريو الثاني: تسوية الأزمة، خصوصاً أن العلاقات المغربية الإيرانية عرفت توترات في مراحل مختلفة ثم عادت هذه العلاقات إلى حالتها الطبيعية، وبذلك فتوقف الأزمة بين البلدين رهين بردّ فعل إيراني مما وقع مؤخراً، بخطوات عملية تصحح ما حدث، أي بإعادة الاعتبار لاحترام الوحدة الترابية للمملكة المغربية. لكن ما هو ثابت في مستقبل هذه العلاقات أن أي محاولة إيرانية للتوغل والتأثير في سياسات المغرب لن تكون ناجعة لتصاعد عدة عوامل تحدّد من الدور الإيراني، ولعل أبرزها:

- 1- طبيعة العلاقات الخليجية-المغربية، وتصاعد الدور السعودي في الإقليم.
- 2- تعارض الأجندات المغربية-الإيرانية في مختلف مسارح السياسة الدولية.
- 3- استغلال إيران للطائفية كأداة للتحرك وتعزيز النفوذ في دول المغرب العربي مع خلقها لجماعات ضغط.

وفي النهاية.. يمكن القول إنّ تغيير السياسة الإيرانية اتجاه المنطقة العربية، ومن بينها السياسة الموجهة نحو المغرب، هو الكفيل بتحسين هذه العلاقات والتعاون في كل ما يخدم المنطقة، في ظل الظرفية الراهنة التي تعرف تحديات كبيرة لم تعدّ الدولة وغيرها من الفاعلين الآخرين في حقل العلاقات الدولية بمفردها قادرة على مواجهتها (الإرهاب، التغيرات المناخية، الهجرة، الفقر، البطالة...). بمعنى آخر، هناك فرص وقضايا ذات اهتمام مشترك ينبغي التعاون والتنسيق بشأنها وترك القضايا الخلافية جانبا، كما أنّ السياسة الخارجية الإيرانية المبنية على «تصدير الثورة» والماسّة بالشؤون الداخلية للدول وبسيادتها ينبغي إعادة النظر فيها حتى يتسنى لها تحسين علاقاتها الثنائية مع الدول العربية، قصد مواجهة مختلف التحديات المشتركة، ومن ثمّ عدم السماح للقوى الدولية الكبرى بالتدخل في المنطقة بعد استغلالها لثغرات كبيرة بين الدول العربية وإيران.

الهوامش

- (1) العلاقات المغربية الإيرانية.. تاريخ من التوتر بدأ باستضافة الشاه وتكفير الخميني، موقع لكم الإخباري، 03 مايو 2018، متوفر على الرابط (<http://cutt.us/upSiZ>): (2018/8/13)
- (2) تاريخ العلاقات المغربية-الإيرانية، مجلة طنجة الأدبية، 03 مايو 2018، متوفر على الرابط (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/6ybi3>
- (3) مسعود الزاهد، العلاقات الإيرانية-المغربية... تاريخ متقلب بين وئام وخصام، العربية نت، 03 مايو 2018، متوفر على الرابط (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/Adw71>
- (4) بسملة الإثري، عودة التفسيرات التاريخية للعلاقات الدولية، مفاهيم المستقبل - اتجاهات الأحداث، دبي: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة. أبو ظبي، العدد 24، نوفمبر-ديسمبر 2017، ص 12.
- (5) سامي السلامي، تأثيرات قادة الفكر والمثقفين في توجهات النظام العالمي، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018. المجلد 53، ص 23، خالد حنفي (محرر)، عقول الحكومات وإشكاليات المشورة في البيئات المعقدة، ص 3. (يمكن حذف هذا المرجع والاكتفاء بمرجع سلامي).
- (6) Yousra Abourabi, Les relations internationales du Maroc : Le Maroc à la recherche d'une identité stratégique, B. Dupret et Z. Rhani et A. Boutaleb et J.N. Ferrié (Redacteurs), LE MAROC AU PRÉSENT : D'une époque à l'autre, une société en mutation (Rabat : Centre Jacques Berque, 2015), p 569.
- (7) محمد لفروجي، الدستور الجديد للمملكة المغربية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثالثة، 2012، ص 17-18.
- (8) محمد لكريني، تمرين أولي في «الإصلاح الديني» بالمغرب: القيمون الدينيون نموذجًا، أفكار جديدة، الدار البيضاء، بريستيجيا، العدد 20، ديسمبر 2017، ص 46-47.
- (9) محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 201، يوليو 2015، ص 92.
- (10) المرجع نفسه، ص 92-94.
- (11) هنري كيسنجر، ترجمة فاضل جنكر، النظام العالمي.. تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 2016، ص 150.
- (12) وحيد عبد المجيد، توازن الضعف في النظام العالمي، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 201، يوليو 2015، ص 6-7.
- (13) عبد الله السنوي، خروج مصر إلى الإقليم.. السؤال الإيراني، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 201، يوليو 2015، ص 56.
- (14) سامي السلامي، تعارض الأجناس، مسارات الصعود والهبوط في العلاقات الإيرانية المغربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. القاهرة، يناير 2016، متوفر على موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية على الرابط التالي (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/xPpdH>
- (15) إدريس لكريني، المغرب وإيران.. تجدد القطيعة، الخليج، 11 ماي 2018، انظر الرابط التالي (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/s3nfV>
- (16) أشرف محمد كشك، معضلة متجددة، أمن الخليج في الرؤية الإيراني، القاهرة، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الخمسون، العدد 196، أبريل 2014، ص 82.
- (17) إياد سكري، إيران والشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2010، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2015، ص 224.
- (18) إدريس لكريني، المغرب وإيران.. تجدد القطيعة، الخليج، مرجع سبق ذكره.
- (19) بول سالم، الأنظمة المتكسرة: دوافع الربيع العربي وتداعياته الإقليمية والدولية، بيروت، دار النهار، الطبعة الأولى، ماي 2013، ص 73.
- (20) إدريس لكريني، ماذا وراء قطع المغرب علاقتها بإيران؟، اتجاهات الأحداث، دبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 25، يناير-فبراير 2018، ص 22.
- (21) عبد الله فهد النفيسي (وآخرون)، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية، 2014، ص 11.
- (22) إدريس لكريني، ماذا وراء قطع المغرب علاقتها بإيران، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- (23) عبد الفتاح نعيم، السياسة الخارجية المغربية: إيران نموذجًا، شؤون الأوسط، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 150، شتاء 2015، ص 132.
- (24) عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية الإيرانية: من القطيعة إلى الانفتاح، 17 يناير 2011، منشور على رابط المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (شوهده بتاريخ 2018/8/13) <http://cutt.us/iOEob>

- (25) قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتدابيرها على الأمن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الإيرانية، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس 2018، ص 94.
- (26) إدريس لكريني، ماذا وراء قطع المغرب علاقتها بإيران؟، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- (27) عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية-الإيرانية: من القطيعة إلى الانفتاح، مرجع سبق ذكره.
- (28) نسيم بهلول، عن الجيو-استراتيجية، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع-دار الروافد الثقافية ناشرون، الطبعة الأولى، 2015، ص 22.
- (29) سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج (الحرب السورية بالوثائق السرية)، بيروت، دار الفارابي، الطبعة الثالثة، 2016، ص 385. انظر أيضا ديفيد دلبوش، أسد دمشق الجديد: بشار الأسد وسوريا الحديثة، دمشق: دار الفرق، الطبعة الأولى، 2015، ص 91-92.
- (30) أشرف محمد كشك، معضلة متجددة، أمن الخليج في الرؤية الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص 81.
- (31) عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية-الإيرانية: من القطيعة إلى الانفتاح، مرجع سبق ذكره.
- (32) منية فاضل، إيران في دول المغرب العربي: الطريق شبه سالكة، البيت الخليجي للدراسات والنشر، بتاريخ 14 مارس 2016، منشور على الرابط التالي (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/A7kUV>
- (33) سراج جبار، العلاقات المغربية-الإيرانية (دراسة تاريخية سياسية)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، سنة 2015، ص 8 منشور على الرابط التالي (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/QWZaB>
- (34) محمد لبيب، هل انعكس انفراج العلاقات المغربية الإيرانية على ميزانها التجاري؟، موقع هسبريس، بتاريخ 13 أبريل 2015، منشور على الرابط التالي (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/ftnC>
- (35) المرجع السابق نفسه.
- (36) حسين الزاوي، المغرب العربي وإيران: تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية، 16 يناير 2011، منشور على رابط المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (شوهده بتاريخ 2018/8/13): <http://cutt.us/dz3oU>
- (37) أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم، مجلة الدراسات الإيرانية، الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص 84.
- (38) عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية الإيرانية: من القطيعة إلى الانفتاح، مرجع سبق ذكره.